

ل/الع

الحمد لله

الجمهورية التونسية

وزارة العدل وحقوق الانسان

مجلس تنازع الاختصاص

110- عدد القضية

جلسة : 2004/6/29

باسم الشعب

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدمة في 2002/9/26 إلى محكمة ناحية المنستير من طرف الأستاذ نور الدين علاق نيابة عن محمد صالح بشير.
ضده : بلدية المنستير في شخص ممثلها القانوني نائبها الأستاذ المناري.

وبعد الاطلاع على القرار الوقي الصادر عن محكمة ناحية المنستير تحت عدد 96991-د بتاريخ 2003/10/17 القاضي بإرجاء النظر في القضية وإحالة ملفها على مجلس تنازع الاختصاص.

وبعد الاطلاع على قرار السيد الرئيس الأول لمحكمة التعقيب رئيس مجلس تنازع الاختصاص المؤرخ في 2004/5/26 المتعلق بتعيين السيد بلقاسم اليراح لتقرير القضية.

وبعد الاطلاع على تقرير العضو المقرر الذي تضمن ملحوظاته بشأنها.

وبعد الاطلاع على باقي الوثائق المظروفة بالملف.

وبعد الاطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 1996/6/3 والمتعلق بتوزيع الاختصاص وعلى القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2003 المؤرخ في 2003/2/15 المنقح له.

I/ من الوجهة الواقعية :

تفيد وقائع القضية المرفوعة إلى محكمة ناحية المنستير إلى محكمة ناهية المنستير أنه على ملك القائم بها وفي تصرفه وحوزه جميع العقار المسجل المسمى "زهور 255" موضوع الرسم العقاري عـ5703ـ عدد المنستير والكائن بالمنستير والمشمول على القطع عـ363ـ عدد وعـ369ـ عدد وعـ402ـ عدد من مثال مسح ولاية المنستير المنطقة حرف B وقد عمدت المطلوبة منذ مدة إلى التوغل في جزء من أرضه على مستوى القطعتين عـ369ـ عدد وعـ402ـ عدد وأصبحت تشغل جزءا منها وقد تم حفر أسس لتمرير قنوات التطهير بالمكان وان ما قامت به المطلوبة يمثل شغبا ماديا على عقار مسجل لذا فهو يطلب الاذن تحضيريا بتكليف خبير في قياس الأراضي يتولى تطبيق مؤيداته على العين ومعاينة الشغب وبيان الطريقة اللازمة لإزالته والمصاريف المقدرة لذلك ثم الحكم بكف شغب المطلوبة عنه مع باقي الطلبات.

وحيث دفعت المطلوبة وفي إطار مذكرة مستقلة مؤرخة في 2003/2/8 ومقدمة بجلسة يوم 2003/2/20 بعدم الاختصاص بنظر المحكمة المتعهدة بالقضية لرجوعها بالنظر إلى المحكمة الادارية طبقا للفصل للأول من القانون الأساسي عـ38ـ عدد لسنة 1996.

وأصدرت المحكمة المعروض عليها التراجع حكما وقتيا معللا في إرجاء النظر في القضية وإحالتها على مجلس التنازع.

II/ من الوجة الإجرائية :

الاحالة تدرج ضمن إطار الفصل 7 من القانون عـ38ـ عدد لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 القاضي بأنه يمكن للمكلف العام بتراعات الدولة وللجماعات المحلية وللمنشآت العمومية في القضية التي يكونون فيها طرفا أن يدفعوا في مذكرة مستقلة ومعللة بعدم اختصاص إحدى المحاكم العدلية للنظر في القضية استنادا إلى رجوع النظر فيها للمحكمة الادارية ... وقد استوفى الدفع المثار جميع شرائطه الشكلية وتعين قبول الاحالة شكلا.

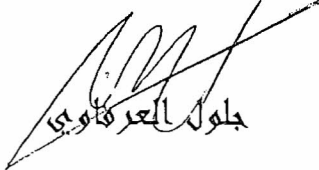
III/ من الوجة القانونية :

حيث أن الدعوى الماثلة تهدف إلى الحكم بكف شغب المطالبة في الاصل على جزء من العقار التابع للمدعي موضوع الرسم العقاري عـ5703ـد المنستير وهي وفقا لما جرى به قضاء مجلس تنازع الاختصاص من أنظار جهاز القضاء الاداري تأسيسا على أحكام الفصل الأول من القانون عـ38ـد لسنة 1996 الناص على أن المحكمة الادارية تختص بالنظر في دعاوي مسؤولية الادارة المنصوص عليها بالقانون عـ40ـد لسنة 1972 بما في ذلك الدعاوي المتعلقة بالاستيلاء على العقارات.

ولهذه الأسباب

قرر المجلس أن النزاع المعروض عليه من اختصاص جهاز القضاء الاداري. و صدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 29/6/2004 عن مجلس تنازع الاختصاص المتركب من رئيسه السيد مبروك بن موسى الرئيس الأول لمحكمة التعقيب وعضوية السادة محمد رؤوف المراكشي ومنير الصريدي والهاشمي الكسراوي ومحمد القلصي ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاء بالله بحضور كاتب الجلسة السيد جلول العرفاوي.

كاتب الجلسة

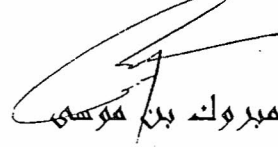

جلول العرفاوي

العضو المقرر

بلقاسم البراج



الرئيس


مبروك بن موسى